

المقطف

الجزء التاسع من المجلد الحادي والثلاثين

١ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٠٦ - الموافق ١٢ رجب سنة ١٣٢٤

مملكة المالك

للاستاذ آكارت من اساتذة جامعة مسوري باسبركا

جرت في الفشر السنوات الاخيرة حركة في الانكار والاقوال والافعال يقصد بها الى انشاء مملكة جامعة تكون، متسلطة على المالك كلها برضاها . وتلتها حركات أخرى لاجراء ذلك المقصد من القوة الى الفعل . ويرسم هذا المقال ايراد تاريخ كلي من الحركات او الخطوات المشار اليها وبيان الاسباب التي تجعل على الاعتقاد بان مصيرها الى الفلاح والنجاح والبحث في العقبات التي تعترض في سبيلها

(١) مؤتمر الهامي ومحكمتها : في صيف سنة ١٨٩٨ دعا قيصر الروس سمالك الارض الى مؤتمر ينظر في حفظ السلام العام وتخفيف ويلات الحرب وابقاص المدات الحربية . فقد المؤتمر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٩ وحيتت جلساته في ٢٩ يوليو وحضره مئة مندوب يتوبون عن ست وعشرين دولة وكانت نتيجة امرين الاول الاتفاق على بعض شؤون الحرب ومتعلقاتها والثاني انشاء محكمة دائمة للتحكيم . اما الامر الاول فغاية ما يهنا منه ان المؤتمر اتفق على قرارات من شأنها تخفيف ويلات الحروب وتخفيض المدات الحربية برّاً وبحراً في الاستقبال . واما الامر الثاني فاعظم شأناً وما آفات الدول اتفقت على انشاء محكمة دائمة للتحكيم تعرض عليها جميع المسائل الدولية المهمة لتفصل فيها . واعضاء هذه المحكمة يتخبون من الامم المختلفة الى مدة ست سنوات . ويموز لكل دولة ان تنتخب اربعة اعضاء بشرط ان يكونوا من الخبيرين بالقانون الدولي . فاذا وقع خلاف بين دولتين اخارتا اثنتين من كل اربعة من هؤلاء الاعضاء الدائمين او اثنتين من كل بلاد ليسا من الاعضاء الدائمين . ويتخب هؤلاء حكماً وتجري اعمال المحكمة على حسب الاصول المرصية

هذا وقد بلغ عدد المتضايين التي عرضت على هذه المحكمة خمسة حتى الآن .
 الاولى عرضت عليها سنة ١٩٠٣ وهي تعلق باموال جمعا يسوعيين في المكسيك منذ قرنين
 او اكثر لتتعلق على اعمال مرسلهم فيها وكانت كاليفورنيا احدى الولايات المتحدة الاميركية
 تابعة للمكسيك حينئذ . ففي سنة ١٧٦٨ اُنشئت منظمة اليسوعيين فاستولت حكومة المكسيك
 على الاموال المشار اليها وجعلت تتفق من ربيعها على المرسلين عميماً . واتفق ان كاليفورنيا
 انضمت الى الولايات المتحدة بعد ذلك فرفضت حكومة المكسيك ان تدفع من ربيع تلك
 الاموال شيئاً الى مرسلي اليسوعيين في كاليفورنيا . وعليه كان التريشان المتنازعان الولايات
 المتحدة الاميركية والمكسيك . تحكت المحكمة على المكسيك ان تدفع الاموال المتأخرة الى
 المرسلين في كاليفورنيا وان تدفع اليهم ايضاً ما يخصهم من الربيع كل سنة
 ومنها سألة الخلاف بين فنزويلا عن جانب وبعض الدول الاوربية والولايات المتحدة
 الاميركية عن الجانب الآخر . وسبب الخلاف وقوع فنزويلا في عسر مالي بسبب الثورات
 المتتابعة التي اتت عليها وعجزها عن ايفاء ما عليها من الديون لمدايتها من رعايا تلك الدول وقد
 صدر حكم المحكمة في فبراير سنة ١٩٠٤ بما ارضى الطرفين . اما القضايا الثلاث الباقية فلم
 يصدر الحكم فيها الى الآن

(٢) الاتحاد النيابي . او السعي في انشاء مجلس شورى عمومي . وهذا الاتحاد
 النيابي مؤلف من اعضاء المجالس الشوروية المختلفة في اوربا واميركا . وغايته عقد مؤتمرات
 للبحث في الوسائل اللازمة لانشاء مجلس شورى دولي او مجلس نيابي عام . وقد اُسس سنة
 ١٨٨٨ في باريس على اثر المساعي التي سعاها وليم رندل كربر احد اعضاء مجلس النواب
 الانكليزي . وفي سنة ١٨٨٩ عقد اول مؤتمر نظمي في باريس وعقد بعد ذلك مؤتمرات
 أخرى في معظم العواصم الاوربية وفي مدينة سنت لويس في اميركا . وتعدد اعضائه الآن
 يزيد على الالفين وكلهم من اعضاء المجالس النيابية في البلاد المتحدة ومنهم مشان من اميركا .
 وعضويته اختيارية تدوم ما دام صاحبها عضواً في مجلس نيابي . وقد سعى من يادى الامر
 في التحكيم الدولي حتى انه أشار به في المؤتمر الذي عقده في الهاي سنة ١٨٩٤ وعين
 لجنة من ستة اعضاء لدرسه ابتدائياً ووضع خطة اجمالية له . وعليه فقد كان بمنزلة تمهيد
 لمؤتمر الهاي وله فضل عليه لا ينكر

ولما عقد في مدينة سنت لويس اقترح امرين الاول ان يعقد مجلس دولي للنظر في انفاذ
 معاهدات التحكيم . والثاني ان ينشأ مؤتمر دولي ترسل اليه كل امة من الامم مندوبيين

يتوبون عنها . وبعد ختامه زار اعضاؤه مدينة وشطون وطلبور من الرئيس روزفلت ان يدعو دول الارض الى مؤتمر سلمي ثاني . ففصل وليت الدول كهن دعوة ما عدا روسيا وايران لانهما كانتا تبايعان للعرب . وبما وضعت تحزب اوزارها كان في انية ان الرئيس روزفلت يطلب من البلجيك دعوة الدول رسمياً الى ذلك المؤتمر ولكن لما عقد مؤتمر يورسبوت (للنظر في عقد الصلح بين روسيا وايران) أعرب القيصر بلبان مندوبيه عن رغبته في دعوة الدول الى مؤتمر السلم الثاني مادام هو الداعي الى الاول فوافق الرئيس روزفلت على ذلك . ولم يمض الا التليل حتى دعا القيصر الدول الى مؤتمر يعقد في خريف هذه السنة

وفي اغسطس سنة ١٩٠٥ عقد الاتحاد الياباني جلسته السنوية الثالثة عشرة في عاصمة البلجيك وقررت فيها على امرين الاول دعوة جمهوريات اميركا الجنوبية واميركا الوسطى لحضور جلطة المؤتمر التالية . والثاني تعيين لجنة من سبعة اعضاء لوضع خطة المؤتمر الدولي فاجتمعت هذه اللجنة في باريس في شهر نوفمبر من السنة المذكورة ووضعت الخطة الآتية وهي ان يثأ مجلس شوري دولي ويكون له عرنتان دنيا وعليا . فالدنيا ينتخب اعضاؤها من مجالس الشورى المختلفة في العالم . والعليا ينتخب اعضاؤها الحكومات المختلفة . ويجمع هذا المجلس من حين الى آخر في الهامي على المرجح . وهذا الاتحاد الياباني لم يعترف به رسمياً ولم يكن له تأثير يذكر في العلاقات الدولية حتى الآن الا ان اعماله ذات فائدة لا تقدر واعضائه ومؤيديه من اعظم التشريعين في العالم

(٣) الدائرة التنفيذية . لم توضع خطة محددة لهذه الدائرة التي يراد انشاؤها ولا يعلم احد ما يكون شكلها . ولا يكاد يظن ان امرها يوكل الى رجل واحد او الى رجال قلائل . فقد ينتخب مجلس الشورى الدولي لجنة تنظر في جميع الاشغال الادارية وتقسّم تلك اللجنة الى اقسام مختلفة يسهل الي كل منها في شغل من الاشغال الادارية المتروكة . واذا اضطر الامر الى استعمال القوة فصد الاكراه على تنفيذ القوانين الدولية جمع اسطول من اساطيل الدول المختلفة كما حدث في القرن الماضي

(٤) غاية مملكة الممالك . غايتها امران الاول لعداد قانون دولي محدود يعترف النكل به . والثاني انشاء محكمة لتطبيق ذلك القانون ولتفصل في الخصومات التي تقع بين الدول على وجه سلمي منعا للحروب وعواقبها الرهيبة . فان قانون الدول المعروف الان غير واثق بالمرام اذ ليس له مفعول القوانين ولا هو متناسب الاجزاء والحاجة شديدة الى هيئة قانونية تزيل

كل ما هناك من الشائعات وتسنن قوانين جديدة للحكم في المائل والتضاييق المتعددة التي لا يزال اختلاف قائم عليها والتي لا بد منها كلما زادت معاملات الامم بعضها لبعض واتسعت دائرتها.

(٥) لماذا يرسل نجاح الحركة التي يراد بها انشاء محنة المالك لا بدع ان يكون مشروع محنة المالك مقاومون يقاومونه ويشكون في نجاحه كما له انصار ينصرونه شأن كل مشروع كبير. ولكن الاسباب التي تهدونا الالامل نجاحه كثيرة. قال النيلسون كنت في كتابه المسمى "السلام الدائم" ان الشروط اللازمة لمحنة المالك هي اولاً ان تكون حكومات كل الامم تياية. وثانياً ان يمتنع انشاء حكومات متحدة في بعض اقسام المعمور. وثالثاً ان يكون هناك قوة اديية تعضد هذه الحركة. هذا هو رأي الكاتب المذكور ويحتمل لنا ان لا يسر بعيد عن الصواب وان هذه الامور لازمة لمحنة المالك.

ورب سائل يسأل هل الشروط المذكورة متوفرة الآن فنجيب عن الشرط الاول ان الحكومات المسيحية تياية كلها ما عدا روسيا. ولكن لا ريب ان الروس يتلون شيئاً من الحرية السياسية بل انتفاء الازمة الحاضرة. وجميع الحكومات الكبيرة التي هي خارج اوربا حكومات تياية مثل الولايات المتحدة وكندا واستراليا واليابان حتى ان الصين اتدبت لجنة وارسلتها الى اوربا واميركا لدرس اشكال الحكومة التياية فيهما واختيار افضلها.

ونجيب عن الشرط الثاني ان الحكومة المتحدة جربت في عدة بلاد وجاءت وافية بالمرام. اما البلاد التي جربت فيها فهي الولايات المتحدة الاميركية والمانيا وسويسره وكندا واستراليا ونجيب عن الثالث ان القوة الاديية اللازمة لعضد هذه الحركة زادت زيادة ظاهرة في القرن التاسع عشر فقد دبت روح الاخاء في صدور الناس وقما الاعتقاد بان التاموس الاديي يربط الامم بعضها ببعض كما يربط الافراد وزاد عدد الذين يرون ان قتل الانسان في ساحة الحرب لا يقل جرمًا عن القتل عمداً.

وليس الامل بانحاء الدول على انشاء مجلس شورى دولي بعيداً عن العنق والصواب فقد ولد القرن الماضي ما يستوثق بالاتفاق الاوربي اي ان الدول الاوربية اتفقت في اوقات مختلفة على عقد مؤتمرات لبحث في شؤون مصالحتها فيها تبادل واعدت قراراتها قوانين دولية. واولها مؤتمر فينا (سنة ١٨١٤ — ١٨١٥) فانه نظم خريطة اوربا من جديد وتقتض كثيرًا مما ابرم في زمان الثورة (اي من اول الثورة الفرنسية الى آخر حكم نابليون الاول) التي انتهت بمعركة وتولوا وتلك مؤتمرات اخرى لتسفر في مسألة الشرق الادي او علاقة تركيا

باوربا أهمها مؤتمر برلين الذي اجتمع سنة ١٨٧٨ . وفي سنة ١٨٥٦ عقد مؤتمر باريس فسنت الدول فيه قوانين للبضاعة المحايدة والمهربة في زمان الحرب وحصر التفجور وهي تعدد جزراً من قانون الدول الآن . وفي سنة ١٨٨٨ أعلن حياد ترعة السويس . وفي سنة ١٨٨٤ - ١٨٨٥ اجتمعت الدول لاقتسام افريقية اقتساماً سلبياً والاتفاق على ترتيب محدود فيما يتعلق بالمسائل الافريقية . وفي سنة ١٨٧٤ انشئ اتحاد البوستة العام في برن عاصمة سويسره . وفي اوائل السنة الجارية عقدت الدول اجتماعاً في الجزيرة لتنظر في مسألة المغرب الاقصى كما هو معلوم . فهذه الامور تدل على ان ام اوربا بل ام العالم اجمع تشكلت من العمل ببدأ واحدة في القرن الماضي والحالي لتنظر في المسائل التي لها فيها مصالح متبادلة مشتركة . فاذا استطاعت في الماضي عقد اجتماعات غير نظامية لدرس مسائل خصوصية فلا عجب اذا استطاعت في المستقبل عقد اجتماعات نظامية لتنظر في المسائل الدولية

وهناك اسباب ترجح افجاح هذه الحركة أهمها مالي معاشي . فان انشاء مملكة الممالك مما يدور الى معاملة الامم بعضها لبعض معاملة سليمة تفضل اسباب الحروب وتزيد حدود العلاقات الدولية اتساحاً ويزيد حل اوجه الخلاف والنزاع بين الدول بالتحكيم وينيل اهل التجارة على تأييدها لان سوقها تروج في ازمنة السلم وهكذا . يفضل اهل الصناعة ايضاً لان هذا العصر عصر تجارة وصناعة

(٦) عثرات المشروع . ربما كان اعظم العثرات في سبيل هذا المشروع او هذه الحركة وجود الاميال الجنسية التوتية وتناظر ام اوربا وعزلة ام اميركا . ولا بد من مضي زمان طويل قبلما تعمي الاحقاد الجنسية وتزول الضمان الوطنية من الصدور بل ربما اقتضى حلول العقول والوطنية العمومية محل الوطنية الخصوصية تروفاً طويلاً . ولكن لا يذهب عن البال ان روح الوطنية العمومية هذه اخذت تدب في الصدور وتجري في العروق بين اهل جميع الطبقات على السواء وخصوصاً طبقات المال في اوربا فان العمال يتولون ان حريهم مع ارباب الاموال حرب دولية وان دولة ارباب الاموال دولة مبسوطة السلطان وحيث كانت فهي حرب لدولة العمل والعمال

ومن العقبات مقاومة حكومات اوربا الملكية لما قامت معظم هذه الحكومات غير على سلطتي خنيفة بان يراها تؤخذ كماها او بعضها من يدو يأنف الاكراه على اتحكيم لقطع اسباب اختلاف بدلاً من قطعها بحجة الحسام

(٧) النتيجة . لا يؤمل ان احد امن العاشين الآن يرى تحقيق هذه الامة في

زمانه اي انه يرى ممكناً المالك مرديدة السلطان تنفذ ما تشاء من الاوامر والنواهي اذ ان ذلك يقتضي ستم طوبى . ولكننا رأينا بما تقدم ان اساسها وضع وان العاملين شرعوا في البناء عليه وليس ذلك بقليل على هذا العصر . ومن الخطأ ان يظن ان تشييد ممكنة المالك بأول الى نزع السلاح حالاً فإنه يأول الى انشاء قانون للإلام وكلما حلت اسباب النزاع بالتحكيم والحكم بموجب قانون محدود فلت دواعي الحروب . واذا فلت الحاجة الى الحروب فلت الحاجة الى السلاح بل ربما استغني عنه اصلاً وفرغاً

سكة الحديد المصرية

والتعرفة

سبقت الديار المصرية أكثر بلدان المشرق الى انشاء سكك الحديد انشأتها الحكومة نفسها ولا تزال توسع نطاقها . وقد اذقت في السنين الاخيرة لبعض الشركات سبب انشاء بعض السكك الضيقة تكن لا يزال الممول على سكك الحكومة وقد قدرت قيمة سكك الحكومة سنة ١٨٨٢ قدرها الماجور مارندن والمستر نور فبلغت في تقديرها عشرة ملايين من الجنيهات وبلغ صافي ايرادها سنة ١٨٨٨ سبع مئة الف جنيه فكان الايراد بالنسبة الى رأس المال ٢ في المئة ثم زاد رأس المال بما اضيف الى هذه السكك حتى سنة ١٩٠١ ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيهات فصارت قيمتها ١٣ مليوناً ونصف مليون وبلغ صافي دخلها سنة ١٩٠٢ مليوناً و ٦٢ الف جنيه اي بلغ ٨ في المئة بالنسبة الى رأس المال وزاد رأس المال من سنة ١٩٠٢ الى سنة ١٩٠٥ مليوناً و ٨١٥ الف جنيه فصارت قيمتها ١٥ مليوناً و ٣١٥ الف جنيه وقد بلغ صافي الدخل في العام الماضي ١٣٢٦٦٦٢ جنيهاً وهو يعادل ٨ في المئة بالنسبة الى رأس المال . فزيادة الربح مستمرة واذا حسبنا ان ثمن سكك الحديد قد زاد بزيادة الارتقاع في اثمان الاراضي حتى صارت تساوي ٢٦ مليوناً من الجنيهات يبقى الربح منها ٥ في المئة على الاقل وقد نشرت ادارة سكة الحديد تقريرها عن العام الماضي ويظهر منه ان دخلها بلغ في ٢٨٦٢٨٧٦ جنيهاً وكان في العام الذي قبله ٢١٦٠٣٦٠٣ جنيهاً فزاد الدخل ستة اعوام